

العولمة والدولة الوطنية: (إشكالية الهوية والانحسار)

الدكتور مفيد الزبيدي

-العراق-

تواجه دول العالم الثالث وخاصة الأمة العربية تحديات عصر العولمة والذي تغيرت فيه الحياة بشتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن بينها التغيرات التي طرأت على هوية وبنية الدولة الوطنية وظيفتها بشكل خاص والتي هي محور دراستنا في هذا البحث.

أولا-الدولة والسلطة:المفهوم والوظيفة:

إن التعريف الشائع هو أن (الدولة) مجموعة من الناس تعيش مستقرة في إقليم معين تحت ظل السلطة المنظمة، وللدولة ثلاثة أركان أساسية، هي مجموعة الناس ويعرفون ب(الشعب)، وقطعة الأرض التي يعيشون عليها هولاء الناس وهي (الإقليم)، وان يخضع هولاء الناس إلى سلطة منظمة في الإقليم وهي (السلطة). وبذلك تشترك الركائز الثلاثة هذه مع بعضها البعض (الشعب والإقليم والسلطة) في تعريف الدولة كنمط سياسي وقانوني.(1)

ان الدولة الوطنية في شرطها الأول هي تحرر أفرادها من علاقات ما قبل الدولة كالعشائرية والمذهبية والطائفية والجهوية، واندماجها الفضائي والديمقراطي على أساس مقومات الدولة الحديثة من سيادة القانون والعقد الاجتماعي والسلطة التشريعية المنتجة بشكل حر. فهي دولة الجميع دون حزب أو طبقة أو فئة بل سيادة الشعب فيها والانتقال إلى سيادة الأمة بعد ذلك، والاعتراف بالإنسان وحياته وحقوقه، وسيادة الدولة على أراضيها وجغرافيتها وطنيا ودوليا، وهذا هو تحدي العولمة القائم الان أمام الدولة الوطنية الآن(2).

أما (السلطة) فهي التي نقصد بها هنا السلطة السياسية حيث تعلق سلطة الدولة فوق كل السلطات الأخرى، وتسمو على غيرها من السلطات وهي حجر الأساس للدولة، حيث يعتقد المحكومين بان الدولة توفر لهم الأمن المادي والنفسي على تنوع صورته، وان السلطة تتحول أما إلى ديكتاتورية أو ديمقراطية، ولها القدرة عند ذاك على حكم الآخرين باعتمادها على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية والسلطة والسيادة متلازمتين فالسيادة هي وصف من أوصاف السلطة السياسية للدلالة على وجود السلطة، ولاتعد السيادة شيئا مغايرا للسلطة وإنما تعد صفة من صفاتها، وان السلطة والسيادة لهما مضمون واحد فممارسة السلطة في الداخل، وممارسة السيادة في الخارج ولهما بالتالي قواعد تنظمهما قانونيا ودستوريا(3).

(1) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ص ص 27-36.

(2) فخر الدين فياض، "الدولة الوطنية والعولمة"، نص محاضرة قدمت الى مؤتمر ثقافات البحر المتوسط، الجزائر-13-10-2008

في: www.google.com

(3) يحيى الجمل، المرجع السابق، ص ص 46-47.

ويعرف الكتاب الأخضر السلطة بانها أداة الحكم وهي المشكلة التي تواجه الشعوب الآن، لان الأنظمة السياسية في العالم هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات والطوائف والأحزاب والافراد، ودائما تفوز الجماعة او الأفراد أو الطبقة على حساب هزيمة الشعب إي هزيمة الديمقراطية الحقيقية، فنتحول الأنظمة الى ديكتاتورية بتزييفها الديمقراطية(1).

أن غياب الديمقراطية وممارساتها وتطبيقاتها السياسية يؤدي إلى سيادة الحكم المطلق والاستبدادي، وتأخذ هذه الديكتاتورية قراراتها دون الاحتكام إلى الشعب مما يوقعها في عداوات وحروب مع أطراف أخرى، أو في مشكلات اجتماعية واقتصادية نتيجة غياب الديمقراطية عن الدولة والمجتمع(2).

أن ظهور الهويات الفرعية كالفيلية والطائفية والاثنية والجهوية يؤدي إلى بروز الانتماءات بعيدا عن الدولة والوطن، وغياب سلطة الدولة ذات المؤسسات، وعدم ظهور الولاء للدولة وغياب هوية الانتماء لها وللمؤسسات المدنية الحديثة(3).

أن غياب الدولة الحديثة أدى إلى غياب شرعية المؤسسات وإحلال شرعيات فرعية نابعة عن الانتماءات الداخلية وحصر شرعية السلطة بيد شخص واحد له النفوذ السياسي والاجتماعي وبقاء الولاء يعلو على الدولة، حيث تحكمت الولاءات الفرعية والزعامات على حساب ولاء الدولة وسلطتها(4).

في حين ان جوهر فكرة الدولة الحديثة هو تحول السلطة الفردية في اتخاذ القرارات إلى مؤسسات مدنية، فتصبح السلطة رابطة اجتماعية تتحدد فيها مراكز الأفراد والحقوق والواجبات وتبرز القدرات والكفاءات، ويتحول الناس من رعايا إلى مواطنين، وتحل الحقوق محل العطايا ويخضع الحاكم والمحكوم للسلطة العليا سلطة القانون(5).

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط26، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1999، ص ص 7-8.

(2) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 46-47، مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثاليات العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1972، ص ص 291-292.

(3) تركي الحمد، "توحيد الجزيرة العربية: دور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية المعيقة للوحدة"، مجلة المستقبل العربي، ص9، ع93، نوفمبر-تشرين الثاني 1986، ص 28.

(4) مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، الدراسات التاريخية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، ص ص 51-52.

(5) J.E.Peterson-"Tribes and Politics Eastern Arabia"-middle East journal-Vol31-no3 Summer1977-Pp312-315.

-3-

أن طبيعة الأنظمة الديكتاتورية السائدة تشير الى غياب المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرارات أو قنوات التعبير عن الرأي العام، وعدم وجود أدوات التعبير الشعبي عن الرأي، والحاكم هو السيد المطلق يتحكم في شؤون الرعية، فتحولت السلطة في العالم الثالث إلى غنيمة والمال إلى هبات والثروة إلى مكرمات والتعبير عن الرأي مخالفة قانونية وتضعف تدريجيا العلاقة بين السلطة والشعب وتتلاشى شرعية الدولة ودستوريتها(1).

لقد انصرفت السلطة في الدول إلى تعزيز الدفاع عن نفسها وتكريس حكمها والانزواء في الداخل دون التفاعل مع الشعب، وضعفت الشرعية تدريجيا مع الابتعاد عن التفاعل مع الشعب، وإبقاء المشروع الديمقراطي الحقيقي مؤجلا يشكل تهديدا للسلطة والدولة الحديثة، وان عدم الاستقرار الداخلي وأزمة الشرعية الدستورية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية

والتحديات الخارجية كلها تجعل من العسير أن تكون الديمقراطية والسلطة واحدة، وان تحسم السلطة أمرها في الاتجاه نحو الديمقراطية والشعب، وان التهميش والانسداد السياسي وقهر الحريات والفقر والبطالة تؤدي إلى انهيار الدولة كما يحصل اليوم في بعض دول العالم الثالث(2).

وهذا يجري في ظل العولمة تلك العملية التاريخية الجديدة والتي تسعى وتعمل على تغيير أنماط الحياة والمعيشة داخل بنية الدولة والمجتمع في كل مكان من العالم، مما يدفع إلى ظهور تحديات جديدة أمام الدولة في السيادة الوطنية والحفاظ على مستقبل الشعب والأمة أمام التغيير الخارجي حيث لاسيادة دون ديمقراطية تعطي الشعب حقوقه ومصيره ، وأمام اديولوجيا الدولة الليبرالية فإنه لا بد من عودة السلطة إلى الشعب لمواجهة هذه التغيرات والحفاظ على العلاقة السليمة بين الدولة والشعب(3).

أن الأنظمة السلطوية لم تفشل في تحقيق المشاركة السياسية الشعبية وبناء المؤسسات الدستورية فحسب بل فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فالديمقراطية تساعد في اقتسام السلطة وتحقيق الانفتاح على الشعب ولها تأثيرات تؤدي إلى تحسين البرامج التنموية والمساءلة والمحاسبة من قبل الشعب

Tom Little-The Arab World in THE 20TH Century-A Young Book- New York-1972-pp-27-40. (1)

(2)برهان غليون واخرون،حول الخيار الديمقراطي،دراسات نقدية، سلسلة دراسات وابحاث ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994،37-36-33Pp-Boulder Co Publisher-1994-Heather Deagan-The Middle East and Problems of Democracy
(3) عمار علي حسن، "مسارات السجال الفكري العربي حول الإصلاح" مجلة شئون عربية، ع118، القاهرة، صيف2004، ص ص 80-89.
(4)ستيفن ت.سيغل وميشيل م. فاينيزشتاين ومورتون ه. هالبرين،"لماذا تتفوق الديمقراطيات" ترجمة أنصاف سلطان، مجلة الثقافة العالمية، ع 137، تموز-يوليو-أب-أغسطس2006، ص ص 33-35.

-4-

ل للوصول إلى المصلحة العامة (1). في حين أن الأنظمة الديكتاتورية التسلطية تحتكر السياسة والاقتصاد والمال مما يضعف من روح المناقشة الجماهيرية.

أن الديمقراطية ونمو المؤسسات الشعبية بعيدا عن قبضة السلطة المركزية للدولة تعود بالتالي الى نمط جديد من المواطنة والحرية والمساواة والتعددية، حيث العلاقة بين الدولة والشعب تؤدي إلى عملية ديمقراطية تتطور فيها قدرات وإمكانات المشاركة الشعبية بحيث يتم وضع السلطة بيد الشعب دون احتكار من الدولة وسلطتها الديكتاتورية والتي تظهر في غالب الأحيان في دول العالم الثالث(2).

(1)ستيفن ت.سيغل وميشيل م. فاينيزشتاين ومورتون ه. هالبرين،"لماذا تتفوق الديمقراطيات" ترجمة أنصاف سلطان، مجلة الثقافة العالمية، ع 137، تموز-يوليو-أب-أغسطس2006، ص ص 33-35.
(2)رضوان زيادة،" الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، س 29، ع 334، كانون الأول-ديسمبر2006، ص 87.

ثانيا: تعريف العولمة والياتها:

العولمة تلك الظاهرة التي اجتاحت العالم وظهرت حولها عدة تعريفات في محاولة لتفكيك أبعادها حيث توصف بأنها عملية تحول في حياة الأفراد والجماعات ومدى علاقاتهم بأنظمة الحكم وأنماط الحياة، وكأن الشعوب والدول تسير في مرحلة تطور جديدة في مسيرة الإنسان والكون(1).

ويعرف اخرون العولمة بأنها عبارة عن "توسيع لأطروحة القبائل على المستوى الاجتماعي"، واستمرار منطق الصراع بين الثقافات عبر التاريخ وهي مفصل في الصراع التاريخي من اجل التحكم وطلب الهيمنة بين الأمم حيث أدى هذا التحول في ظهور العولمة إلى مأزق أمام الدولة القطرية في العالم الثالث في النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، واضعف الوعي الاجتماعي وسوق العمل والعمالة، وظهور البطالة والفوارق في الدخول وتهميش الطبقة الوسطى وازدياد الأغنياء غنا، والفقراء فقرا، وإخراج الدولة من دائرة الإنتاج على حساب نفوذ ومكانة وانجاز الدولة الوطنية(2).

أن ظهور العولمة تعد مسألة مهمة في التكوين التاريخي العالمي تعود في جذورها إلى فترة سابقة مع ظهور الدولة القومية كنقطة فاصلة في حياة المجتمعات المعاصرة في منتصف القرن الثامن عشر، ثم شيوع الدولة القومية في القرن العشرين اعتبر احد مظاهر تكوين العولمة، بحيث توصف العولمة بالعملية التاريخية غير القابلة للرجوع إلى الخلف، وأنها نهر يتدفق يصعب إيقافه، او الوقوف بالضد منه، وقد أسهمت فيها شعوب وحضارات من الشرق والغرب مع تدفق الأفكار والحواشيب والانترنت والبريد الالكتروني والأقمار الاصطناعية والأسواق الحرة والاتصالات والتقنية الحديثة والثقافات العالمية. فالعولمة أذن إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم(3).

ولم تعد نتائج العولمة محصورة بمنطقة أو دولة معينة بل وصلت أبعادها لتشمل كافة دول العالم، وتحولت من عولمة في نطاق ضيق إلى واسع كوني، فهي عملية مستمرة ومتغيرة وفاعلة تؤدي إلى تطور عمليات التغيير في العقل والسلوك والممارسة اليومية لاتقف عند حدود معينة حيث تقوم بعمليات العولمة أفراد وجماعات وشركات ومؤسسات أشبه بممارسات وسلوكيات مترابطة ومتشابهة(4).

(1)نصر شماسي،"العولمة أعلى مراحل الامبريالية" مجلة المنابر، س13،ع96، بيروت،مايو-ايار1999،ص ص 38-49.

(2)خلدون حسن النقيب،"حوار الثقافات وصراعتها،العولمة الوشائج الجديدة"،مجلة النهج،ع65،دمشق1999،ص ص 52-53.

(3)المرجع نفسه،ص53.

(4)نجاح كاظم،العرب وعصر العولمة،ط1،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،2002،ص ص 128-129.

أن آلية وتطور العولمة يمنحها الحركة والانتشار وتخطي حدود الدولة، والتفاعل مع التغيرات التي تنوب فيها الهوية والحدود السيادية الوطنية، ومن أبرزها مقومات العولمة هي التقنية الحديثة والشركات المتعددة الجنسيات والعبارة القارات ودورها في التغيرات العالمية وحركة الرأسمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

1- التقنية (التكنولوجيا) الحديثة:

أن التطور في العلم والصناعة والاستكشافات العلمية والابتكارات التقنية التي جاءت منذ الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ثم تطورت حركة رأس المال والاعتماد على الاستثمار الأجنبي في القرن العشرين، أسهمت في تطور التقنية الحديثة وخلق قوى عالمية وتحرك الناس نحو البحث عن أنماط غير تقليدية وفرص جديدة، وتغيير السياسات العلمية والتعليمية والاقتصادية والعسكرية، ورفع القيود عن حركة رأس المال وتخفيض الضريبة وإلغاء التعرفة التجارية وظهور المنافسة بين الشركات العالمية بحثاً عن الأسواق والاستثمارات، والبحث عن العملة عبر المصارف والبورصات والأسواق المالية، والريادة في المجالات التقنية، حيث تسهم الدول الكبرى مع الشركات العابرة القارات والحدود في صنع القرارات حول التوجهات الاقتصادية الوطنية والعالمية، وظهور ما يعرف بـ (دبلوماسية التجارة) كأحد ظواهر العولمة (1). أن ظهور الشركات الكبرى على حساب مثيلاتها الصغرى وإقامة التحالفات الدولية على أساس اقتصادي، والعلاقات بين الدول والشركات، وبين الشركات مع بعضها البعض الآخر، وانحسار دور الدولة في الاقتصاد الوطني والعالمي عامة.

(1) نجاح كاظم، المرجع السابق، ص 132.

2-الشركات المتعددة الجنسيات:

هي ظاهرة جديدة ذات طابع سياسي واقتصادي في العالم في ظل التغيرات الجديدة في عمل هذه الشركات وإعادة تنظيمها شبكيا وجعلها أكثر مرونة في المنافسة الاقتصادية والمالية، والمنافسة بين الإنتاج والأسواق والسلع والتجارة (1).

حيث يقف وراء العولمة قوى اقتصادية عالمية ومنظمات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما والتي تفرض نفوذها وسيطرتها على الدول الأخرى، وتعمل الشركات العابرة الحدود على التدخل في سيادة الدولة الوطنية في كل المجالات وتشكل تحدياً أمام العالم الثالث(2).

أن تعقيدات النظام الدولي الجديد والتغيرات المالية والاقتصادية في العالم مع ظهور آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات جعلها تكون مؤسسات لها دورها الدولي البارز، وخلق ظاهرة جديدة هي (الحكومة العالمية) التي تفرض نفسها على السلطة المحلية.(3)

لقد أحدثت العولمة تغيرات في وظائف الدولة بإضعاف سلطتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية وتدخل الشركات العالمية الكبرى والمنظمات التجارية والمالية في تحديد نفوذ ومكانة الدولة، بل شاركت هذه في أزمات وحروب داخلية وخارجية مثل حرب الخليج عام 1990-1991، وحرب أفغانستان عام 2002 وحرب واحتلال العراق 2003، وإضعاف شرعية الدولة وسيادتها حيث أدت المنظمات الدولية دورها السياسي والاقتصادي في الوقت الذي عجزت فيه الأمم المتحدة عن مواجهتها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهي حالة جديدة في العولمة لم تكن معروفة من قبل(4).

(1) سيرج لاتوش، "العولمة عارية"، محاكمة العولمة، ج1، محررات العولمة ترجمة وتقديم رجب أبو دبوس، اشراف ادوارد كولد سميث وجيري ماندير، ط1، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 2002، ص 13.

(2) مارتان كور، "العولمة كارثة العالم الثالث"، محاكمة العولمة، ج2، ص 80.

Shroff-Mann-Globalization-A Stock Taking"-Economic and Political Wakly-No.46.208october-1999-pp.23-(3)
24.

Ibid-p.24.

(4)

ثم فرضت الشركات الكبرى هيمنتها على الاقتصاد العالمي وعالم المال والأعمال والإعلام والمعلوماتية، وقلصت من سيطرة الدولة وتحكمها في أراضيها وتدخل الشركات في شؤون الدولة وانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة وتحرير الأسواق، وفرض الخصخصة وتحويل العالم الى ثورة تكنولوجية، وتحكم بالبورصات العالمية وشركات الانترنت، وحققت قوى العولمة هيمنتها ونفوذها في العالم(1).

أن العولمة جعلت كل شي مكشوف عالميا بعيدا عن مراقبة وسيطرة الدولة التي لها حدودها وجغرافيتها ونفوذها، وتحولت العولمة على أنها في الحقيقة نزوة النظام الرأسمالي العالمي، عالم بلا حدود بلا دولة بلا وطن، عالم مؤسسات وشركات عالمية عملاقة، تعمل على أساس اثنيات وفيدراليات، وتجزئة سياسية من أجل الأرباح والمال والاستثمار والأعمال التجارية الضخمة(2).

فالعولمة تسعى للقبض على العالم والسيطرة عليه وتحويله إلى عالم يسوده التدهور المالي والاقتصادي والاجتماعي، والانحطاط الثقافي، والى فرض نفسها بقوة على حساب الدولة، في ظل ثقافة التنميط والتبعية الجديدة.

وايمي هاييت(محرران) من الحدائثة إلى العولمة روى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي،ترجمة سحر الشيشكلي،مراجعة محمد عمر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة(309)، الكويت،2002.

(2)محمد عابد الجابري،قضايا في الفكر المعاصر،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997،ص 149.

ثالثا:العولمة وتأثيراتها على الدولة الوطنية:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة تراجع في بنية ووظيفة الدولة الوطنية في أكثر من مكان في العالم، ومحاولة تفكيك واحتواء التصورات المطروحة في قدرة المؤسسة الحاكمة على تطوير كيانها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وبقائها،وسجلت مرحلة التحرر والاستقلال الوطني انجازات للدولة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية،ولكنها تراجعت أمام غياب أهم العناصر وهي بناء التجربة الديمقراطية التي تضمن مشاركة صناعة القرار وتعزيز الهوية الوطنية مع تصاعد حدة تحديات العولمة والهيمنة الاستعمارية الجديدة(1).

أن نظام الدولة الوطنية يواجه اندفاع اليات السوق والانتاج المادي،وكسر السوق المحلية بحيث بات يتداعى الكيان الوطني أمامها،وتنهار منظومة العولمة مع التبعية للمتروبول الغربي والتي تفقد الدولة تدريجيا صفة(الوطنية)، ووصفت هذه الظاهرة بانها (لحظة العولمة) وتتويج لانتصار العالم الرأسمالي الغربي،والذي خرج من رحم الدولة الوطنية،ومابرحت هذه تعيد أنتاجه داخل حدودها وخارجه(2).

أن تأثيرات العولمة تشمل عدة مجالات فيما يخص الدولة الوطنية منها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. ففي المجال السياسي فان زمن العولمة أدى إلى انبعاث مؤسسات ضخمة تتعدى السياسة الوطنية حيث المستقبل سيكون بيد القرارات التي تصدرها الشركات العالمية الكبرى والتي لاتعترف بالفضاء الوطني السيادة الوطنية،ولا الثقافة الوطنية،لأنها تجسد فضاءات جديدة من المصالح والإعمال والخدمات، أي أن الدولة –الأمة(Nation-State) لن يكون لها دور كبير على الصعيد الداخلي بل ستكون مجبرة للتعامل مع الشركات العالمية وستفتح لها طريق الحرب والدبلوماسية، وتمنح المساعدات والتسهيلات لها، وتفتح الأسواق الحرة أمامها، وتكسر القيود والتشريعات بما فيها دور الدولة والنقابات.أي انه لاحكم في ظل العولمة،ولادور للدولة في مشاركتها مع قوى العولمة الفاعلة في الأسواق الحرة،ولإمكان للسلطة التشريعية إلا في إصدار قرارات اقتصاد السوق،حيث تقوم الشركات كمؤسسات أنتاج ومنظمات كبرى دولية تفرض شروطها على المؤسسات ذات السيادة،أو تدعي أن لها سيادة على الدولة الوطنية(3).

(1)انظر:أزمة الدولة العربية المعاصرة،سلسلة كتاب المستقبل العربي(85)،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2008،عرض في جريدة الشرق الأوسط،13-11-2008.

(2) عبدالاله بلقزيز،"العولمة والهوية الثقافية-عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة"،في:العرب والعولمة،بحوث ومناقشات الندوة الفكريةالتي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية(تحرير) أسامة أمين الخولي،ط1،بيروت،المركز،1988،ص310،ص318.

(3)يحيى اليحيوي،"العولمة ومستقبل الدولة الوطنية"،محاضرة في جامعة الحسن الثاني،المحمدية،20فبراير2001في:www.google.com.

أن الدولة الوطنية هي التي تقوض مكانتها ونفوذها لأن العولمة هي نتاج الدولة هذه على اعتبار أن الأخيرة كانت حتى وقت قريب احد صناعات العولمة باختياراتها وسياساتها والتزاماتها، فهي ضحية الأسواق والتجارة الحرة، ورأس المال الأجنبي فترجع بذلك دورها إلى أدنى حد. فأصبحت بمرور الزمن الدولة الوطنية تابعة إلى قوى العولمة تدافع عن مصالحهم وتشجع مراكزهم غير مهتمة بقوانينها، وبذلك باتت الدولة الوطنية رهينة القوى الاقتصادية الخارجية، ورهينة فضاءات أوسع تضيق الخناق على الأنظمة القطرية، وعرضة للاحتجاجات والتظاهرات الجماهيرية والنقابية التي تسعى إلى أن تكون العولمة أكثر إنسانية لا أن تكون (متوحشة)، فالدولة الوطنية تحولت إلى دولة مختزقة من قبل الشركات العالمية والمنظمات الدولية، وموضع احتجاجات من القوى الداخلية التي تدافع عن نفسها ومصالحها ووجودها ضد الدولة الوطنية التي غاب دورها ووظيفتها (1).

أما في المجال الاقتصادي، فإن تحرير الدولة للأسواق والخصخصة يعد تنازلاً عن صلاحياتها وواجباتها وتقليص لحجمها ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وقدرتها على التأثير في مسار العملية التنموية التي أخذت تتراجع يوماً بعد آخر، وتحرر الدولة من طبيعتها ودورها وواجباتها، أي بدأت الدولة الوطنية تحطم نفسها بنفسها فأصبحت عارية كجزء من السياسة الليبرالية الغربية، واعتمادها المتزايد على الانفتاح والتكيف والمرونة مع عالم العولمة والياته (2).

أن تقليص تنظيمات الدولة الوطنية هو تحول عابر للأوطان حل محل الاتفاق السابق بين الدولة والسوق، والذي عرف شكله الأقوى مع ظاهرة الاقتصاد الوطني. فديناميكية السوق تزيل الحدود الوطنية والاقتصادية ولا تتوقف عند التراب الوطني، لأن العولمة هي توسع جغرافي بالأساس لا يمكن تجاوزه، وان عملية تسليع العالم تدمر الدولة-الأمة وتفرغ إطارها السياسي ومحتواها، فالعولمة تعود إلى الاستعباد الاقتصادي والتهميش وتمزيق وتفكيك الدولة (3).

وبهذا فإن الاقتصاد الاستثمار الأجنبي، سيكون من العوامل الأساس في غياب الدولة الوطنية بإلغاء الاستثمار الأجنبي وحقوق الشركات العابرة القارات وسحق

(1) يحيى اليحياوي، "الدولة الوطنية والعولمة: محاولة في آلية وطبيعة الارتباط" مداخلة في ندوة الشباب وتحدي العولمة، الدورة السادسة الصيفية للشبيبة الاشتراكية، بوزنيقة، نشرت في جريدة بيان اليوم السابع، 5-11 نيسان-ابريل 2002 في: www.google.com

(2) يحيى اليحياوي، العولمة ومستقبل الدولة الوطنية، محاضرة، المرجع السابق.

(3) لاتوش، العولمة عارية، ص17، ص85.

-11-

المواطنين وحقوقهم وتشريعات الجات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى الأخرى والتي تتفوق على سلطة الدولة الوطنية داخل كيانها وفي علاقاتها الخارجية.

أما في المجال الثقافي والتكنولوجي، فهو من المجالات المهمة التي تتحدى بها العولمة سلطة ووظيفة الدولة الوطنية، لأن العولمة بالأساس عالم القرية الصغيرة التكنولوجية والاتصالية، عالم عابر للحدود، وان التغيرات التكنولوجية هي تحد كبير للدولة الوطنية، فالمعلومات والمعارف لم تعد محصورة بيد الدولة ومراقبتها وسيطرتها بحيث تكون صاحبة الفضل الأول على المواطنين في تلقينهم كما تريد في ظل وظيفتها السابقة، بل أصبحت اليوم تصل المعلومة عبر وسائل متعددة كالأقمار الاصطناعية والاتصالات والانترنت والمكتبات الالكترونية والفاكس وشبكات الحواسيب، وهذا يعد تحدياً جديداً أمام الدولة (1).

وبهذا فان ثقافة عالمية واحدة في طريقها للتكوين تتجاهل الثقافات المحلية والوطنية، وطبيعة الاختلافات الثقافية تهدد بالهيمنة على مواقف وسلوكيات الأفراد في العالم، لان العالم يصبح شبكة واسعة لاتهمم بالقيم المحلية ولا بخصوصيات الدولة وثقافتها وديانتها وعاداتها وتقاليدها وموروثها التاريخي والحضاري(2).

ويرى الدكتور رجب أبو دبوس بان نمط الإنتاج الرأسمالي(المعولم) لم يهدد سلطة الدولة الوطنية وقراراتها فحسب بل ظهرت نغمة رأسمالية ضد الدولة ومساؤها،وبدأ تحول السلطة من مؤسسات الدولة المركزية إلى مؤسسات السوق نتيجة ممارسة الدولة في ظل سياسات عالمية لقمع الدولة تصب في مصلحة الرأسمالية الغربية،وان الدولة الديمقراطية لن تبقى إلا دولة أمنية بعد تقليص وظائفها التي كانت تقوم بها مثل الرعاية الاجتماعية والخدمات،حيث دمرت الرأسمالية المعولمة وظيفة ومكانة الدولة الوطنية وأظهرت عجزها،ولم يعد لها مكانتها ويشبهها الدكتور أبو دبوس بأنها(لحظة من التاريخ) كانت سابقة ولم تعد تستجيب للتطور الاقتصادي والسوق العالمية وثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، فالعولمة تدير نفسها بنفسها باستقلال كامل عن الدولة الوطنية وخارج سياقاتها الوظيفية.(3)

(1) يحيى اليحياوي،"العولمة ومستقبل الدولة الوطنية"،محاضرة،المرجع السابق.

(2) توني كلارك،"هيمنة الشركات لأوطان والياتها"،محاكمة العولمة،ج1،محررات العولمة،ص ص 129-137.

(3) رجب أبو دبوس، في الطريق الثالث،ص ص 19-22.

12-

ويطرح الدكتور جلال أمين حكما بان الدولة الوطنية في طريقها إلى الزوال بعد أن استسلمت للعولمة وتغير دورها ووظائفها الأساس في ظل الرأسمالية المعولمة، وهدم الحواجز التي كانت تحمي بها هذا الدولة، وضعف قبضتها في العالم الثالث خاصة في الجمارك والضرائب والأسواق والاشتراكية، حيث تفككت الدولة وتركت عملية إعادة البناء لغيرها واستسلمت للأجنبي، ويعبر عنها الدكتور أمين باسم(الدولة الرخوة) Soft State (1).

(1) انظر:

جلال أمين "العولمة والدولة"،في: العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، ص ص 160 -162.

رابعاً: الخيار المطروح- أزمة الدولة الوطنية والديمقراطية الشعبية :

أن العرب في هذه اللحظة التاريخية بحاجة إلى مفهوم للديمقراطية يمكنهم من تفكيك حالة الدولة التسلطية والحكم المطلق باعتبار أن الديمقراطية منهج لتحديد آلية اتخاذ القرارات ونظم الحكم، وضرورة الممارسة الديمقراطية حيث يؤدي العمل الديمقراطي إلى الانتقال الشعبي في تداول السلطة(1).

فالأمة العربية تواجه تحديات في ظل العولمة لفرض نمط ديمقراطي من الخارج باسم الإصلاح أو الشرق الأوسط الجديد وكلها محاولات من القوى العالمية الغربية للتدخل في العولمة وشؤون الدول مع تياراتها الجارفة وضعف المقاومة من قبل الدولة الوطنية(2).

أن التحول الديمقراطي بحاجة الى قوى فاعلة تؤمن بهذا المشروع وتناضل من اجله وبناء ثقافة جماهيرية سياسية تعد إحدى اهم المرتكزات لهذا التحول بإقامة قاعدة للإرادة

الاجتماعية المؤيدة لها، وعدم السماح للضغط الخارجي بتفتيت الدولة كما حصل في حالة العراق بعد الاحتلال عام 2003، وتتطلب التجاوب مع هذا التحدي الكوني والأيمان من قبل السلطة بالديمقراطية الحقيقية(3).

أن ظهور العولمة يعني أنتاج الحداثة وما بعد الحداثة والنمط الليبرالي الغربي مما يضع تحديات أمام الدولة الوطنية تتطلب المواجهة، فالخطاب الديمقراطي الرأسمالي مرتبط بالعولمة ويهدد حقيقة الديمقراطية المطلوبة، الديمقراطية الشعبية التي يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون تدخل أو وصاية من السلطة بالداخل أو قوى العولمة بالخارج(4).

أن الديمقراطية ستكون الخاسرة أمام العولمة لأنها عبارة عن غياب الشعب وأرادته الحرة وتتطلب المواجهة العالمية الجماهيرية بعد عجز الدولة الوطنية على المواجهة، فالمطلب الديمقراطي يحول دون ظهور دولة شمولية، ولا يقدم الحجة لتدخل قوى العولمة، لان هؤلاء حقيقة غير مهتمين بالديمقراطية وهذا هو التحول نحو الطريق الثالث لان الضغط الشعبي من اجل المطالبة بالديمقراطية ورفضها الرأسمالية والعولمة من جهة، ورفض الأنظمة الشمولية من

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، س30، ع349، آذار-مارس 2008، صص 20-37.

(2) مفيد الزيدي، "العرب وعالم الفضاءات دراسة في التجربة الليبية في بناء الفضاء الإفريقي"، بحث مقدم للمائدة المستديرة الدورة 18، جامعة ناصر الأممية، طرابلس، يوليو-نصر 2008.

(3) حسنين إبراهيم توفيق، المرجع السابق، صص 20-37.

(4) إبراهيم أبراش، "في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة، العرب وتحديات عصر العولمة"، مجلة المستقبل العربي، س29، ع337، آذار-مارس 2007، صص 6-28.

-14-

جهة أخرى، وان تدمير الدولة يعني التوجه نحو العولمة وهو شلل للديمقراطية بالمحصلة النهائية، فيصبح الطريق الثالث في خضم العولمة هو في خدمة الدولة والمجتمع (1).

أن البقاء اليوم في خضم العولمة لايعني بالضرورة التعامل مع الدولة أو التمسك بالسلطة كتعبير حقيقي عن الشعب، بل الاتجاه نحو الديمقراطية الشعبية كتجربة حقيقية لحل المشكل الديمقراطي في العالم فالشعب يصل للديمقراطية أي تصبح بيده السلطة، وتحل مشكلة الدولة والسلطة لان الهدف سيكون حكم الشعب كأداة وكمفهوم أصيل للديمقراطية (2).

وبهذا الشكل فان العلاقة بين السلطة والمجتمع سوف تمر عبر الشعب، وان سلطة الدولة ستكون بيد الشعب نفسه، فلا ديمقراطية تنوب عن الشعب وترباط السلطة والشعب هو الحل المثالي في زمن العولمة حتى لا يتم تفتيت أو تهديد الدولة أو السلطة بل الشعب سيكون هو في مواجهة التحديات وبيده الحكم لا يخشى من قوى العولمة أو تهديد الداخل(3). وهنا تصبح الدولة بلا جدوى والسلطة المركزية عديمة الفائدة والشعب صاحب السلطة والسيادة،ولهذا فان حل هذه المشكلة في مواجهة التحديات الجديدة أصبح أكثر طلبا من أجل قيام حكم الشعب، دولة كل الشعب لافراد أو جماعات، يتخذ الشعب القرارات ويراقب تنفيذها مباشرة ودون تدخل خارجي أو داخلي(4).

فتصبح المشاركة الشعبية بديلا عن السلطة المركزية أو الدولة لان كل المواطنين يشاركون في الديمقراطية والمساهمة في التشريعات واصدار القوانين ، ومشاركة الشعب في سياسات الدولة الداخلية والخارجية، ويكفل نظام المشاركة الشعبية المباشرة الحق للمواطنين في الديمقراطية الحقيقية والعلنية والمباشرة دون قيود أو تدخلات، وهذا من أسس ووظائف الدولة بحيث يصبح البديل الديمقراطي الشعبي أساس التعبير عن الآراء والمواقف والسياسات(5).

فلا خيار في ظل العولمة وأزمة السلطة وتفكك الدولة وانحسارها إلا من خلال حكم الأغلبية الشعبية ،والديمقراطية الحقيقية الجماهيرية في مواجهة مأزق الدولة الوطنية في العالم

(1) رجب أبو دبوس، في الطريق الثالث، ص ص 26-29.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ص 50.

(3) عبد الرضا الطعان، "النظرية العالمية الثالثة ونقل ثنائية السلطة السياسية-المجتمع"، في: اثر المتغيرات الدولية-رؤية مستقبلية الديمقراطية وحقوق الإنسان الملتقى العالمي حول فكر معمر القذافي والكتاب الأخضر، ج3، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1995، ص ص 224-226.

(4) المدني علي الصديق، نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة، ط3، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1990، ص ص 150-152.

(5) سليمان صالح الغويل، "الاستفتاء والديمقراطية"، في: أزمة المجتمع الدولي على أعتاب القرن الواحد والعشرين، ج1، أزمة الديمقراطية في المجتمع الدولي، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 1999، ص ص 93-99.

الثالث وحل المشكلات السياسية وحكم الأقلية الحاكمة، فخير الشعب يصل إلى الاستقلال والسيادة والأمن وعدم تدخل أو تحكم قوى العولمة أو الاقتصاد العالمي أو الشركات العابرة القارات والحدود(1).

أن الديمقراطية هي الحل الذي يضمن حقوق وكرامة المواطن وجمهورية السلطة والأمن الاجتماعي والترابط بين المجتمع والدولة والدفاع عن مصالح الأمة وسيادتها، وإقامة مشروع وطني يصب في خدمة الجميع بحيث تصبح المشاركة على مستوى الدولة والمجتمع دون تحول الدولة إلى سلطوية تقف ضد الشعب بل سيسهم ذلك في اتخاذ القرارات والمصالح والمصير المشترك من أجل الاستقلال والحرية للدولة والمجتمع، وهي أداة ضرورية لأية دولة وطنية لان الدولة في عالم اليوم لن تتمكن من مواجهة تحديات العولمة لوحدها منعزلة عن أرادة ومشاركة الشعب، (2) ، وعليها أن تدرك أن الديمقراطية المباشرة والشعبية هي الحل الأجدى والأمثل والأففع والأكثر مقاومة أمام السيل الجارف للعولمة وتياراتها وقواها نحو العالم الثالث عامة والأمة العربية خاصة .

(1) الفاتح عبدا لسلام، "الديمقراطية: بعض الدلالات النظرية"، ندوة الفكر السياسي المعاصر، الديمقراطية المفهوم والممارسة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وجامعة الخرطوم، طرابلس، 1996، ص ص 46-47.

(2) مجموعة باحثين، تطور الفكر السياسي، مراجعة عبد السلام المز وغي وحبيب وداعة، ط3ن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1996، ص ص 66-67.

" قائمة المصادر والمراجع "

أولا-الكتب العربية:

- معمّر القذافي(القائد): الكتاب الأخضر، الطبعة السادسة والعشرون، طرابلس،1999.
- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، الطبعة الأولى، بيروت،1994.
- محمد عابد الجابري:قضايا في الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت،1997.
- مجموعة باحثين:أزمة الدولة العربية المعاصرة،سلسلة كتب المستقبل العربي(85)،بيروت،2008،عرض له في جريدة الشرق الأوسط،لندن،13-11-2008.
- المدني علي الصديق:نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة، الطبعة الثالثة، طرابلس،1990.
- مسعود ضاهر:المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة،الدراسات التاريخية،بيروت،1986.
- نجاح كاظم: العرب وعصر العولمة، الطبعة الأولى،الدار البيضاء،2002.
- يحيى الجمل:الأنظمة السياسية المعاصرة، الطبعة الاولى،بيروت،1969.

ثانيا-الكتب والبحوث الأجنبية:

- Deegan-Heather:The Middle East and Problems of Democracy-Boulder01994.
- Fry-Michael Graham-Erick Goldstein and Richard Langhorne(ed)-Guide to International Relations and Diplomacy-London-New York-2002.
- Little-Tom: The Arab World in the 20th Century-New York-1972.
- Peterson-J.E.:"Tribes and Politics in Eastern Arabia"-Middle East Journal-Vol-31-No.3.Summer-1977.

-17-

ثالثا-البحوث العربية والمترجمة:

- إبراهيم أبراش:"في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة،العرب وتحديات عصر العولمة"،مجلة المستقبل العربي، السنة29،العدد337،بيروت،2007.

تركى الحمد: "توحيد الجزيرة العربية دور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية المعيقة للوحدة"، مجلة المستقبل العربي، س9، ع93، 1986.

توني كلارك: "هيمنة الشركات العابرة الأوطان"، محاكمة العولمة، الجزء الأول، محررات العولمة، ترجمة وتقديم رجب أبو دبوس، طرابلس، 2002.

-جلال أمين: "العولمة والدولة"، في: العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت، 1988.

-حسين توفيق إبراهيم: "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، س30، ع349، 2008.

-خلدون حسن النقيب: "حوار الثقافات وصراعاها-العولمة الوشائج الجديدة"، مجلة النهج، ع65، دمشق 1999.

-سليمان صالح الغويل: "الاستفتاء والديمقراطية"، في: أزمة المجتمع والدولة على أعتاب القرن 21، الجزء الأول، أزمة الديمقراطية في المجتمع الدولي، طرابلس، 1999.

-سمير أمين وفرانسوا أوتار (تحرير): "مناهضة العولمة وحركات المنظمات الدولية الشعبية في العالم، ترجمة سعد الطويل، القاهرة، 2004.

-سيرج لأتوش: "العولمة عارية"، محاكمة العولمة، طرابلس، 2002.

-ستيفن ت. سيغل وميشيل م. فاينز شتاين ومورتون ه. هاليرين، "لماذا تتفوق الديمقراطيات"، ترجمة أنصاف سلطان، مجلة الثقافة العالمية، ع137، 2006.

-رضوان زيادة: "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، س29، ع334، 2006.

-عبدالله بلقزيز: "العولمة والهوية الثقافية -عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة"، في: العرب والعولمة، بيروت، 1988.

-عبد الرضا الطعان: "النظرية العالمية الثالثة ونقض ثنائية السلطة السياسية-المجتمع"، في: اثر المتغيرات الدولية رؤية مستقبلية، الجزء الثالث، طرابلس، 1995.

-عمار علي حسن: "مسارات السجال الفكري العربي حول الإصلاح"، مجلة شؤون عربية، ع118، القاهرة، صيف 2004.

-غسان سلامة: "نحو عقد اجتماعي عربي جدي بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، 1987.

-الفتاح عبد الله عبد السلام: "الديمقراطية: بعض الدلالات النظرية"، ندوة الفكر السياسي المعاصر للديمقراطية المفهوم والممارسة، طرابلس، 1996.

-مارتان كور: "العولمة كارثة العالم الثالث"، محاكمة العولمة، طرابلس، 2002، الجزء الثاني

-مفيد الزيدي:"العرب وعالم الفضاءات-دراسة في التجربة الليبية في بناء الفضاء الإفريقي"،بحق مقدم للمائدة المستديرة لجامعة ناصر الأممية الدورة18،طرابلس، يوليو-الصيف،2008.

-نصر شماسي:"العولمة أعلى مراحل الاميرالية"،مجلة المنابر،س13، ع96،بيروت 1999.

-يحيى اليحياوي:"العولمة ومستقبل الدولة الوطنية"،ندوة في جامعة الحسن الثاني-المحمدية 2001في:www.google.com

-يحيى اليحياوي:"الدولة الوطنية والعولمة محاولة في آلية وطبيعة الارتباط"، مداخلة في ندوة الشباب وتحديات العولمة-بوزنيقة-منشورة في جريدة بيان اليوم السابع،2002 في www.google.com